الانتقال التفاوضي في السودان ..الظروف والملابسات وتحديات المستقبل ٢٠١٩-٢٠٢٠

The Negotiating Transition in Sudan .. Circumstances and Future Challenges 2019-2020

أحمد الشوري أبوزيد

قسم العلوم السياسية –كلية التجارة–جامعة أسيوط

المستخلص

تسعى الدراسة إلى التعرف على طبيعة ونمط الانتقال الديمقراطي في السودان والذي بدأ بإسقاط الرئيس السابق عمر البشير في ابريل ٢٠١٩ ، مروراً بتولي المجلس العسكري الانتقالي ادارة البلاد، حتى التوقيع على اتفاق تقاسم السلطة مع قوى الحرية والتغيير في منتصف أغسطس ٢٠١٩. كما تهدف إلي الوقوف على الشروط التي من شأنها أن تيسر عملية الانتقال التفاوضي بين النخبة الحاكمة والمعارضة. ومن ثم تهدف تلك الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي هو: تحت أي شرط من الشروط ، يحدث انتقال تفاوضي من الحكم السلطوي نحو الحكم الديمقراطي؟ وبالأحرى ما هي الظروف والملابسات التي دفعت قادة المجلس العسكري الانتقالي وقوى اعلان الحرية والتغيير للدخول في العملية التفاوضية والتوقيع على الوثيقة الدستورية؟ وما هي تحديات عملية الانتقال الديمقراطي في السودان؟ وفي هذا الإطار، تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، الأول يناقش ويعرض الاتجاهات النظرية لأنماط الانتقال الديمقراطي. بينما يهتم المحور الثاني بدراسة مسارات و ملابسات الانتقال في السودان، بينما يتناول المحور الثالث، تحديات المرحلة الانتقالية في السودان.

الكلمات المفتاحية: عملية التحول الديمقراطي؛ الانتقال التفاوضي؛ المجلس العسكري الانتقالي السوداني؛ تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير السوداني

Abstract

The study seeks to identify the nature and pattern of democratic transition in Sudan, which began with the ouster of former President Omar al-Bashir in April 2019, through the transitional military council assuming administration of the country, until the signing of the power-sharing agreement with the Forces of Freedom and Change in mid-August 2019. Conditions that would facilitate the negotiation transition process between the ruling elite and the opposition. Hence, that study aims to answer the main question: Under what conditions does a negotiated transition from authoritarian rule to democratic rule occur? Rather, what are the circumstances and circumstances that prompted the leaders of the Transitional Military Council and the Forces of the Declaration of Freedom and Change to enter the negotiation process and sign the constitutional document? What are the challenges of the democratic transition process in Sudan؟

In this context, the study is divided into three main axes. The first discusses and presents the theoretical trends of patterns of democratic transition. While the second axis deals with studying the paths and circumstances of the transition in Sudan, while the third axis deals with the challenges of the transitional phase in Sudan.

Keywords: Democratic Transition Process; Negotiating Transition; Sudanese Transitional Military Council; Sudan Declaration of Freedom and Change Forces Alliance

مقدمة

بعد قرابة أربعة أشهر على الإطاحة بالرئيس عمر البشير فى ١١ أبريل ٢٠١٩ ، وما تبعها خوض مفاوضات صعبة بدعم من أطراف إقليمية ودولية، تخللها فض اعتصام القيادة العامة فى ٣ يونيو ٢٠١٩ ، توصلت قوى إعلان الحرية والتغيير التى قادت الحراك الثورى، إلى توافق مع المجلس العسكرى الانتقالى على اتفاق تقاسم السلطة، والتوقيع على الوثيقة الدستورية، التى سوف تُدار المرحلة الانتقالية .كما أصدر الفريق عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس العسكرى الانتقالى مرسومًا بتعيين أعضاء مجلس السيادة برئاسته، قبل أن يؤدى وأعضاؤه اليمين الدستورية فى ٢١ أغسطس ٢٠١٩. عزز هذا الاتفاق الآمال فى إمكانية تسهيل عملية التحول الديمقراطى فى السودان ودفعها إلى الأمام، بينما ما زالت هناك تحديات تحوم حول مستقبلها ؛ بسبب وجود عراقيل قد تحول دون استكمال تلك التجربة الديمقراطية الوليدة.

وفى هذا السياق، تسعى تلك الدراسة إلى التعرف على طبيعة ونمط الانتقال الديمقراطى فى السودان والذى بدأ بإسقاط الرئيس السابق عمر البشير ، مروراً بتولى المجلس العسكرى الانتقالى ادارة البلاد، حتى

التوقيع على اتفاق تقاسم السلطة مع قوى الحرية والتغيير فى منتصف أغسطس ٢٠١٩. كما تهدف إلى الوقوف على الشروط التى من شأنها أن تيسر عملية الانتقال التفاوضى بين النخبة الحاكمة والمعارضة. ومن ثم تهدف تلك الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسى هو: تحت أى شرط من الشروط ، يحدث انتقال تفاوضى من الحكم السلطوى نحو الحكم الديمقراطى؟ وبالأحرى ما هى الظروف والملابسات التى دفعت قادة المجلس العسكرى الانتقالى وقوى اعلان الحرية والتغيير للدخول فى العملية التفاوضية والتوقيع على الوثيقة الدستورية؟ وما هى تحديات عملية الانتقال الديمقراطى فى السودان؟

وفى هذا الإطار، تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، الأول يناقش ويعرض الاتجاهات النظرية لأنماط الانتقال الديمقراطى. بينما يهتم المحور الثانى بدراسة مسارات و ملابسات الانتقال فى السودان، بينما يتناول المحور الثالث، تحديات المرحلة الانتقالية فى السودان.

المحور الأول أنماط الانتقال الديمقراطى:

يسلط مفهوم نمط الانتقال الضوء على من يقوم بالانتقال وكيفية إجراؤه. فيركز نمط الانتقال على التفاعلات والخيارات المختلفة التى تتخذها النخبة (الحاكمة والمعارضة) للانتقال من نظام سلطوى قائم إلى نظام أخر ديمقراطى. وتتفق الدراسة مع ما طرحه هنتنجتون فى التمييز بين المسببات والمسببين لعملية الانتقال الديمقراطى، فالانتقالات الديمقراطية لا تقوم بالمسببات بل عن طريق من يتسببون فيها. فتوافر الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لقيام الديمقراطية لا تعد كافية للانتقال الديمقراطى، ففى ظل حالة عدم اليقين بشأن قواعد اللُعبة السياسية خلال فترة الانتقال ، فإن النخبَ هى التى تتخذُ القرارات النهائية التى تؤدى مباشرة إلى عملية الانتقال.

ومن ثم ينبع الاهتمام بتحديد أنماط الانتقال من الاعتقاد بأن فترات الانتقال تمثل لحظات مؤسسية وتكوينية ، يتم من خلالها وضع ملامح الإطار المؤسسى الذى تدار التفاعلات السياسية فى كنفه. علاوة على أن دراسة التفاعلات والاستراتيجيات والأسباب التى تدفع فى اتجاه تبنى نمط انتقال بعينه دون آخر يمكن الباحثين من إمكانية التنبؤ بمسارات ومآلات النظم السياسية نتيجة تبنيها نمط بعينه، واحتمالات حدوث رسوخ أو انتكاسات خلال عملية التحول الديمقراطى.

ومن ثم سوف تستند هذه الدراسة إلى تصنيف نمط الانتقال وفقا" لهوية الفاعلين التى تقود عملية الانتقال، والخيارات والاستراتيجيات التى يتم توظيفها." يقوم هذا المعيار على تحديد ما إذا كانت عملية الانتقال تتم

من قبل النخبة داخل بنية السلطة الحاكمة، أو من قبل المعارضة التى تنجح فى الإطاحة بالنخبة الحاكمة ، أو عن طريق مزيج من الاثنين. وفقا لهذا المعيار تم تقسيم أنماط الانتقال إلى ثلاث أنواع:

أ–النمط الإصلاحى (الانتقال من أعلى) أو (التحولى(

Transition from Above or Conversion

يحدث هذا عندما تتولى النخبة الحاكمة قيادة عملية الانتقال الديمقراطى، يشهد هذا النمط من الانتقال تحول تدريجى لطبيعة النظام السياسى يمر من خلاله بمراحل متشابكة ومعقدة ، تبدأ بالتحرك نحو الانفتاح والتحرر السياسى، يكون ذلک مقدمة لتدشين عملية التحول الديمقراطى. "فالإصلاح الذى يقوده النظام" أو "التحرير الذى بدأه النظام" أو "التغيير من الأعلى" أو "الانتقال التحولى" كلها تعبر عن مصطلحات تصف السمة الرئيسية لهذا النمط من الانتقال. وفى كثير من الحالات، تقع مسؤولية هذا النمط من الانتقال على النخبة الحاكمة المعتدلة الراغبة فى التغيير ، مع مساهمة محدودة من قبل المعارضة، فميزان القوى يكون لصالح النخبة الحاكمة المعتدلة، بينما تتسم قوى المعارضة بالضعف مما يقوض من قدرتها على التأثير فى إدارة عملية الانتقال ، وتعد إسبانيا والبرازيل من أبرز الحالات التى شهدت انتقالًا ديمقراطيًا من أعلى.

ب– نمط الانتقال التعاونى " التفاوضى"

Cooperative Transition or Negotiated Transition

يحدث الانتقال نتيجة لعمل مشترک يتجسد فى صورة اتفاق أو تعاقد يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة المعتدلة وجزء أو كل من المعارضة . وأُطلق على هذا النمط مسميات عديدة " التوافق" و " الانتقال التفاوضى" ، " التسوية" ، "الانتقال التعاونى" ، "الاحلال التحولى". وفى هذا الاطار، يعرف أودنيل وشميتر "الاتفاق " Pactبين النخبة المعتدلة فى النظام السلطوى ونظيراتها المعارضة بأنه " اتفاق صريح بين مجموعة مختارة من الجهات الفاعلة التى تسعى إلى تحديد –أو ، إعادة تحديد– القواعد التى تحكم ممارسة السلطة على أساس الضمانات المتبادلة للمصالح الحيوية للأطراف الداخلة فيه." كما تمر عملية الانتقال وفقا لهذا النمط بأربع مراحل: أولاً: بدء ضعف أسس شرعية النظام القديم وتبنيه بعض الخطوات الإصلاحية. ثانيًا، استغلال قوى المعارضة لهامش الإصلاح وقيامها بتوسيع قاعدتها الشعبية وتكثيف ضغوطها سعيًا نحو تغيير النظام، حيث تقوم المعارضة بإرهاق الحكومة من أجل تغيير ميزان القوة إلى صالحها قدر المستطاع . ثالثًا، يقوم النظام برد فعل سواء بالقمع أو الاحتواء ضد خطوات

القوى المعارضة. رابعًا، يصل الطرفين إلى استحالة انتصار أحدهما على الأخر، فيبدأ الطرفان فى الدخول فى التفاوض حول إمكانية الانتقال.

ومن ثم تتسم الانتقالات التعاونية بقدر من الشد والجذب ، والتصعيد المتبادل بين النخبة الحاكمة والمعارضة ، والتى تدعو إلى مظاهرات والاحتجاجات لكسب المزيد من أوراق التفاوض دون أن ترغب أو تقدر على الإطاحة الكاملة بالنظام، وفى نفس الوقت تشهد تجاوزات وأعمال عنف من الطرف الأخر. ويُلاحظ أن دورات الاحتجاج والقمع ،أدت فى نهاية المطاف إلى اتفاقات تفاوضية بين الحكومة والمعارضة فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ومنغوليا ونيكاراجوا وأوروجواى وبوليفيا وهندوراس والسلفادور وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا.

ووفقا لأدبيات الانتقال الديمقراطى ، يمكن تحديد الظروف الملائمة للانتقال التفاوضى فما يلى:

الأول وصول نخبة إصلاحية أو معتدلة إلى سدة الحكم:

يؤكد منظرو الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى على أن بدء عملية الانتقال الديمقراطى التفاوضى مرتبط بصفة أساسية بتصعيد النخبة الراغبة فى الاصلاح والتغيير محل المحافظة فى السلطة. ما أن يصل المعتدلون إلى السلطة فإنهم عادة يتحركون على وجه السرعة للبدء فى عملية التحول الديمقراطى. وعادة ما يشمل ذلك إجراء مشاورات ومفاوضات مع قادة المعارضة والأحزاب السياسية ذات الثقل. ومن أبرز الأمثلة اسبانيا والمجر والبرازيل. وقد تنوعت طرق وصول الاصلاحيين للحكم إلى أربع طرائق:

–موت مؤسسى الأنظمة القديمة وتصعيد الإصلاحيين، كما حدث مع فرانكو وخوان كارلوس فى اسبانيا ١٩٧٥.

–الصراع والانقسام بين المعتدلين والمتشددين داخل المؤسسة العسكرية، فقام النظام القديم فى كل من البرازيل والمكسيك بإجراء تغييرات روتينية فى القيادة، مما جعل وصول الإصلاحيين إلى السلطة ممكنا.

–وصول اصلاحيين عسكريين إلى السلطة من خلال انقلابات عسكرية كما حدث فى بيرو ١٩٧٥، والاكوادور ١٩٧٦.

–القيام بعزل الحكام المحافظين كما حدث فى عدد من الدول فى أوروبا الشرقية فى المجر ١٩٨٨ وبلغاريا ١٩٨٩.

الثانى اعتدال النخبة الحاكمة:

أن تمتلك النخبة المعتدلة الرغبة والمهارة والجرأة فى الدخول فى عملية تفاوضية مع النخبة المعارضة من أجل تدشين عملية الانتقال. وتدرك فى الوقت ذاته أن تلك الخطوات التى تتخذها قد تؤدى

إلى إنهاء وجودها فى السلطة ، كما حدث فى البرازيل سنة ١٩٧٣، المجر ١٩٨٩، واسبانيا ١٩٧٦. ويتمثل دور القيادة المعتدلة فى عملية الانتقال فى تحديد أربعة عناصر : تحديد أسلوب الانتقال، تحديد التوقيت، تحديد المسار المناسب لبدئه، محاولة خلق اجماع حوله. كما تختلف دوافع القيادة الإصلاحية فى الأخذ بعملية الانتقال ، فبعض القيادات لديها إيمان بقيم الديمقراطية وضرورة الإصلاح السياسى، والبعض الأخر ينتهج هذا المسلك وفقا لاعتبارات براجماتية والتى قد تساهم فى اعتدال النخبة الحاكمة وجعلها تتبنى مواقف أكثر مرونة فى سبيل البدء فى عملية الانتقال.

ويؤكد البعض أن ادراك النخبة الحاكمة لدعم عملية التحول الديمقراطى يمكن فهمه فى ضوء حسابات تكلفة وفوائد استمرار الحكم القديم. ففى هذا الاطار ، تدرك النخبة الحاكمة أن تكلفة القمع ، وعدم التسامح مع المعارضة، ورفض التفاوض ستكون باهظة، بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، مما قد يؤدى إلى فقدان شرعيتها، ويضعف من التماسك الداخلى للنخبة الحاكمة ، ويزيد من احتمالية تخلى الجيش عن مساندة النظام السلطوى، علاوة على أنها تفقد الكثير من الشرعية الدولية.

وفى الوقت نفسه تدرك النخبة الحاكمة أن كلفة الانفتاح والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطى وفقا لعقد اتفاق مع المعارضة يحافظ على بعض مصالحها عند الانتقال إلى هذا النظام الجديد، تكون أقل من كلفة الاستمرار فى السياسات غير الديمقراطية . خاصة و أن هذا الانتقال الديمقراطى يستبعه زيادة الشرعية الدولية للنظام. وعلاوة على ذلك، قد تزيد الأزمات الاقتصادية من كلفة استمرار النخبة الحاكمة فى الممارسات السلطوية لما لها من تبعات زيادة السخط الشعبى ، واحداث انقسام داخل النخبة الحاكمة حول السياسات العامة للنظام السياسى، مما قد يدفع البعض منها إلى اتخاذ مواقف إصلاحية .فعندما يسقط النظام السياسى بسبب فشله الاقتصادى ويتراجع الحلفاء عن مساندته وتتفاقم الانقسامات فى صفوفه، يصبح لدى القادة فى النخبة الحاكمة قابلية للحديث عن الإصلاح السياسى، وذلك فى محاولة منها لامتصاص ما قد يترتب على العوامل السابقة من مخاطر قد تهدد شرعية وجودها. ومن أبرز الأمثلة بولندا والمجر واسبانيا.

الثالث السيطرة واستبعاد المتشددين داخل الائتلاف الحاكم:

إن الوصول إلى السلطة يمكن الإصلاحيين من البدء فى التحول إلى الديمقراطية ، لكنه لا يعوق قدرة المتشددين على تحدى الإصلاحيين. فالعناصر المتشددة داخل ائتلاف النخبة الحاكمة قد يبذلوا جهودًا لإيقاف عملية التغيير أو إبطائها. ففى البرازيل وبيرو وإكوادور وجواتيمالا وإسبانيا–سعى المتشددون فى الجيش إلى القيام بانقلابات عسكرية، وبذلوا جهودًا فى إقصاء العناصر الإصلاحية عن السلطة. ومن ثم

يؤكد منظرو الموجة الثالثة على ضرورة تهميش أو تحييد العناصر المتشددة، والتى تتحكم بصورة أساسية فى الأجهزة القسرية للدولة والتى لديها القدرة على عرقلة عملية التحول الديمقراطى . فقد قامت القيادات الإصلاحية فى حكومات البرازيل وبيرو واسبانيا بتحييد العناصر المتشددة عن طريق اضعافها او ادخال الطمأنينة فى قلوب أنصارها أو إقناعهم بفكرة الإصلاح. كما سعوا إلى إحداث تغييرات فى البيروقراطيات الحكومية والعسكرية والحزبية ، وتغيير المتشددين فى المناصب العليا بأخرين من أنصار الإصلاح. كما أن السيطرة على الراديكاليين غالبا ما يتطلب تعاون الطرفين(النخبة الحاكمة المعتدلة ونظيرتها فى المعارضة). ففى أثناء المفاوضات تكون لكل طرف مصلحة فى دعم الطرف الأخر حتى يتعامل بصورة فعالة مع المتشددين فى صفوفه. ففى فترة الانتقال فى البرازيل يقال أن الجنرال جولبيرى قال لزعيم المعارضة "عليك أن تسيطر على الراديكاليين من أتباعك حتى نسيطر نحن على الراديكاليين من أتباعنا".

الرابع اعتدال المعارضة:

يعد الاعتدال والتعاون من جانب المعارضة من الأمور الهامة التى تسهل نجاح عملية الانتقال. تتسم المعارضة المعتدلة، بأن لديها استعداد للتفاوض بل لتقديم تنازلات. ويؤكد منظرو الموجة الثالثة على أنه من ضمن معوقات الانتقال هو وجود قادة متشددين يعارضوا عملية الانتقال أو يسعوا إلى تقييدها بشكل كبير، كما أن هناك عدداً من القادة فى المعارضة المتشددين يرفضون تحقيق الانتقال عبر التفاوض مع النخبة الحاكمة ، وهذا ما أكده دال على "أن الديمقراطية يمكن أن يتم تقويضها من قبل قوى داخل النظام والمعارضة أيضًا." ويرى هنتنجتون أن كثيراً من الديمقراطيات ما كان لها أن تنشأ لولا أن قيادات سياسية اختارت أن تخون أتباعها من أجل أن تتم التفاوض بنجاح مع ممثلى السلطة السياسية." فالانتقال يتطلب اعتدال المعارضة، بأن تقبل بعض من القيود والقواعد التى وضعها من قبل النظام، فمن الممكن أن تكون المعارضة قادرة على تحدى النظام ولكنها لا تمتلك القوة الكافية للإطاحة به. ومن ثم فإنه من الرشادة أن تتجنب استراتيجية المواجهة. فلو انجرفت المعارضة إلى المواجهة وسعت نحو تغيير جذرى فإن ذلك سوف يؤدى إلى مخاطر وصدام مع النخبة الحاكمة. وإذا كان للتفاوض أن يتم كان على كل من الطرفين أن يضفى على الطرف الأخر قدراً من الشرعية. فكان على المعارضة أن تعترف بالنخبة الحاكمة كشريك له قيمته فى عملية التغيير، وأن تُسلم ضمنًا أو صراحة بحقها فى الاستمرار فى الحكم. فى المقابل كان على النخبة الحاكمة أن تتقبل جماعات المعارضة كممثلين شرعيين لقطاعات عريضة عن المجتمع.

الخامس توازن القوى بين الاصلاحين فى النخبة الحاكمة والمعارضة:

غالبا ما يأتى الانتقال التفاوضى كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبى فى ميزان القوى بين المعارضة والنخبة الحاكمة . فيزداد احتمال الانتقال التفاوضى، عندما لا يمكن لأى طرف أن يكون متأكداً من النصر وازاحة الطرف الأخر. فإذا كانت المعارضة أقوى من النخبة الحاكمة، فإنها ستسعى إلى اتباع نمط الانتقال الإحلالى لتعظيم مكاسبها ، وترفض تقديم تنازلات لصالح النخبة الحاكمة. وغالبا ما يتسم هذا التحول بالعنف. ومن ناحية أخرى، لابد أن تدرك النخبة فى السلطة مدى جدية ومصداقية المعارضة فى التأثير وتعبئة الجماهير، ويفسر البعض سبب خضوع عدد من الأنظمة السلطوية وقبولها التفاوض مع المعارضة فى أوروبا الشرقية وبالأخص فى تشيكوسلوفاكيا وبولندة ، إلى مصداقية المعارضة وقدرتها على التعبئة والحشد بشكل هدد تلك الأنظمة. ومن ثم فإن هذا التوازن يدفع إلى شبه توافق على امتناع كلا الطرفين عن استخدام القوة واقصاء الطرف الأخر ، وإيذاء بعضهم البعض وضمان عدم تهديد المصالح الحيوية لبعضهم البعض.

ج–الانتقال الإحلالى أو من أسفل

Replacement or Transition from Below

عندما تقود المعارضة منفردة زمام المبادرة فى تحقيق الديمقراطية ، وذلك فى أعقاب انهيار النظام الاستبدادى أو الإطاحة به، وبالتالى لا تهيمن النخبة الحاكمة على عملية الانتقال. ويطلق على هذا النمط "الإطاحة بقيادة المعارضة" أو "التغيير من الأسفل" أو "الانهيار". فى هذا النمط ، يصبح تأثير الإصلاحيين والمعتدلين داخل النظام والمعارضة ضعيفاً أو غير موجود ، بينما المهيمنين فى الحكومة هم رافضو التغيير ويعارضوا بشدة تغيير النظام. ويرتبط نمط الانتقال الإحلالى (من أسفل) بتصاعد الاضطرابات والاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير، بشكل قد يدفعها إلى اللجوء إلى العنف للإطاحة بالحكومة. وبالتالى تصبح لقوى المعارضة ذات القواعد الاجتماعية اليد الطولى فى الدفع نحو عملية الاصلاح السياسى بصفة عامة.

ويمر هذا الانتقال بدوره بعدة خطوات أولها تشهد ضغط المعارضة المستمر على النخبة الحاكمة كمحاولة لإسقاط النظام السياسى ودفعه الى الانهيار والتفكك. وفى الخطوة الثانية، ينهار النظام بالفعل وفى الخطوة الأخيرة ، وقد تتولى قوى المعارضة المبادرة بإرساء أسس وقواعد الديمقراطية الوليدة. فى هذه المرحلة قد تتوافق قوى وأحزاب المعارضة على خطوات وإجراءات لتأسيس نظام ديمقراطى على أنقاض النظام القديم. مثلما حدث فى بلدان عديدة من بينها: البرتغال واليونان والأرجنتين. وفى حالات أخرى قد يترتب على هذا النمط انتكاسات أثناء عملية بناء النظام الجديد، فإذا لم يصاحب عملية انهيار النظام القائم

عملية توافق ،فسيزداد احتمالات حدوث انتكاس للتجربة الديمقراطية الوليدة وتحل محلها أشكال جديدة من النظم التسلطية أو صراعات وحروب أهلية.

ويمكن القول أن تلك التصنيفات ليست حدية، بمعنى أخر قد تجمع بعض حالات الانتقالات سمات مشتركة من نمطين أو أكثر من أنماط الانتقال ، فحدوث نمط الانتقال من أعلى من خلال "النخبة الحاكمة" على سبيل المثال لا يعنى غياب الضغوط الشعبية أو عدم وجود مفاوضات بين النخبة الحاكمة والمعارضة. ولكن العنصر الفاعل فى هذا النمط هو دور النخبة الحاكمة، وهكذا فى باقى الأنماط. ومن ثم من أجل تفسير التغيير ونمط الانتقال الذى ساد فى السودان، فإن هذه الدراسة تهتم بملابسات توافق المعتدلين فى كل من النخبة الحاكمة والمعارضة و مدى تأثير ذلك على المسار الذى اتخذه الانتقال وما يمكن أن يفضى إليه، علاوة على التحديات التى تواجه العملية الانتقالية.

المحور الثانى : مسارات وملابسات الانتقال التفاوضى فى السودان

على الرغم من تمكن الرئيس السابق عمر البشير من تجاوز عدوى الانتفاضات العربية والتى بدأت منذ قرابة ٩ أعوام ، إلا أنه لم يتحمل موجة الاحتجاجات التى اندلعت فى ١٨ ديسمبر ٢٠١٨. بدأ الحراك الشعبى باحتجاجات عفوية فى ظل الأزمة الاقتصادية العميقة التى تعانى منها السودان منذ انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١ ، والذى كان يوفر أكثر من ثلاثة أرباع من موارد العملة الصعبة والتى كانت تأتى من موارد النفط، دفع ذلك الى اتباع الحكومة السودانية سياسات تقشفية. وفى منتصف ديسمبر ٢٠١٨ ، تصاعدت الأزمة الاقتصادية إلى منحى خطير تزامناً مع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وزيادة سعر الدولار إلى ١٨ جنيهًا، مقابل ٦.٩ جنيه فى موازنة عام ٢٠١٧، ،علاوة على ارتفاع أسعار القمح بسبب توقف الحكومة عن استيراده . وقد اندلعت شرارة الحراك الشعبى من بلدة عطبرة ،الواقعة على بعد حوالى ٣٥٠ كيلومترًا شمال الخرطوم ، كما أضرم المحتجون النار فى مقرات حزب المؤتمر الوطنى الحاكم. وقد تخطت الحركة الاحتجاجية الفجوات الاجتماعية والجغرافية والطبقية ، فلم يشارك فيها الطلاب والطبقات الحضرية المتوسطة فحسب ، بل انجذب إليها أيضا قطاعات أخرى من التجار والمزارعين والرعاة وموظفى الخدمة المدنية فى جميع أنحاء البلاد. كما بدأ المحتجون يلقون باللوم على السياسات الاقتصادية لحكومة البشير ، والمطالبة برحيله. علاوة على تزايد الاحتقان من رغبة البشير فى تعديل الدستور لتمكينه من الترشح مجددًا فى عام ٢٠٢٠.

وفى الأول من يناير ٢٠١٩، بدأت مجموعه واسعة من تحالفات قوى مدنية بما فى ذلك تجمع المهنيين السودانيين، الذى يضم أطباء ومهندسين ومعلمين وأساتذة جامعات ، والجبهة الثورية السودانية، وتحالف قوى الإجماع الوطنى، ونداء السودان والتجمع الاتحادى بصياغة ما سُمّى بـ "إعلان الحرية والتغيير" ، وأبرز ما دعوا فيه إلى إقالة عمر البشير من السلطة، و تشكيل حكومة انتقالية قومية من كفاءات وطنية بتوافق جميع أطياف الشعب السودانى تحكم لأربع سنوات.

بداية الانشقاق داخل نظام البشير وتصعيد نخبة عسكرية إصلاحية:

أحدث الحراك هزة عنيفة فى بنية النظام السودانى، وبدأت هناك مؤشرات لوجود عدم توافق داخل النخبة الحاكمة، عندما بدأ مدير جهاز الأمن والمخابرات السودانية الفريق صلاح قوش فى توجيه انتقاد لاذع لحكام الولايات ، وإعطاء قدر من المشروعية على اندلاع الاحتجاجات ، جاء هذا فى اطار حديثه بالمؤتمر الصحفى فى ٢١ ديسمبر ٢٠١٨ ، بقوله "إن جهاز الأمن قام بأدوارٍ كبيرة لمعالجة الوضع، وعندما ترك الأمر للجهاز التنفيذى عادت الأزمة من جديد." ولم يتوقف الأمر عن تلك التصريحات ، بل تحرك قوش للتحاور مع الشباب المحتجين ، وبعد الحوار أطلق جهاز الأمن والمخابرات الوطنى سراح ١٨٦ شابًا تم اعتقالهم فى الاحتجاجات المطالبة بتنحى البشير.

كما بدت إشارات إعلامية باحتمالية انسحاب البشير من المشهد السياسى، حيث نقلت تقارير صحفية على أن الرئيس السودانى عمر البشير سيوقف إجراءات تعديل الدستور الخاصة بترشحه لدورة رئاسية جديدة." واستمرارًا لحالة الارتباك والتخبط الذى مر بها الرئيس السابق عمر البشير نتيجة كثافة الاحتجاجات، أصدر مجموعة من القرارات المتضاربة. فقد أعلن فرض حالة الطوارئ لمدة عام واحد وحل حكومة الوفاق الوطنى وحل حكومات الولايات، وتشكيل حكومة جديدة ، واختيار ضباط جيش فى مناصب الولاة. وفى الوقت نفسه دعا المحتجين للحوار، كما دعا البرلمان إلى تأجيل النظر فى التعديلات الدستورية المطروحة التى تمهد له الترشح للرئاسة . بيد أن هذا الخطاب لم يلب تطلعات المعارضة، حيث رفضت خطاب البشير وأعلنت مواصلة التظاهرات لحين رحيله.

تصاعدت الاحتجاجات فى ٦ أبريل، الذكرى السنوية للاحتجاجات السلمية التى أطاحت بجعفر النميرى، حيث تجمع الآلاف بالقرب من مقر القيادة العامة للجيش فى الخرطوم، فى محاولة اختبار مدى ولاء القوات المسلحة للبشير. وأشارت شبكة سى إن إن الإخبارية إلى تداول ناشطين سودانيين لعدد من مقاطع فيديو نشرت عبر منصات التواصل الاجتماعى تغطى المظاهرات أمام مقر القيادة العامة، والتى أشارت بعضها لنزول عدد من مركبات عسكرية تابعة للقوات المسلحة السودانية إلى أماكن احتشاد

المحتجين، فى مشهد فسره البعض أنه يمثل وقوف الجيش إلى جانب الحراك. كما أفادت تقارير صحفية إلى تدخل الجنود المكلفين بحراسة مقر القيادة العامة للدفاع عن المتظاهرين إثر محاولة قوات الأمن فض الاعتصام. ومن ناحية أخرى ، وفى إشارة إلى رغبة عدد من قيادات المعارضة المعتدلة فى التفاوض مع المؤسسة العسكرية ، طالب زعيم حزب الأمة المعارض، الصادق المهدى، بتسليم السلطة إلى قيادة عسكرية مختارة للتفاوض على الانتقال الديمقراطى.

وضعت الاضطرابات العامة تماسك لجنة المؤسسة الأمنية على المحك. بحلول أبريل ٢٠١٩، استنفدت الاحتجاجات أموال الدولة، وكان على الخزانة تغطية أربعة أشهر من تكاليف العمل الإضافى للشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى. وفى الوقت نفسه ، ارتفع معدل التضخم إلى ٧٠ فى المائة. كما تدهورت العملة الوطنية حيث سجل الجنيه السودانى تراجعاً ملحوظاً خلال أمام الدولار، ليصل إلى ٧٢ جنيهاً،وهو تقريبا ضعف السعر الذى حددته الحكومة بنحو ٤٧ جنيها، كما بلغت الازمة من قيام النظام بمنع مواطنيه من اخذ حقوقهم المالية من البنوك.

ومن ناحية أخرى، كانت هناك مخاوف من حدوث انقسام بل اقتتال بين الأجهزة الأمنية، فقد تخوف عدد من المراقبين من إمكانية انزلاق السودان إلى حرب أهلية، خاصة مع بوادر انشقاق داخل المؤسسة العسكرية بين جيل من القيادات المُنتمى لنظام الإنقاذ الإسلامى، وأخر منحاز للحراك الشعبى، وبالتالى يمكن أن تقع احتكاكات تؤدى لمواجهات مسلحة وفوضى. ولعل موقف القوات المسلحة من حماية المتظاهرين أمام مقر القيادة ، بل والصدام مع عناصر أمنية أعطى إشارة قوية تهدد لحمة الأجهزة الأمنية. و قبيل عزل البشير، أصدرت قوات الشرطة السودانية، توجيهات لجميع منسوبيها فى المركز والولايات بعدم التعرض للمواطنين والتجمعات السلمية. ومن ناحية أخرى، مارست العواصم الغربية ضغوطا على السلطات السودانية من أجل دفع البشير الى التنحى. وقد تجلى ذلك ، قبل يوم واحد من الإطاحة بالبشير، فقد دعت سفارات الولايات المتحدة، وبريطانيا، والنرويج السلطات السودانية للتقدم بـ"خطة انتقال سياسى شاملة وذات مصداقية، استجابة للحراك الشعبى".

أمام تلك التحديات الاقتصادية، والضغوط الخارجية، والخوف على لحمة الأجهزة الأمنية مما يؤدى إلى الانزلاق فى الفوضى وحرب أهلية، استجابت المؤسسة العسكرية والأمنية لمطالب الحراك فى ١١ أبريل ٢٠١٩، وقامت بعزل "البشير" الذى تم إيداعه سجن كوبر بعد ذلك. جاء هذا على لسان وزير الدفاع السودانى ورئيس اللجنة الأمنية العليا، الفريق أول عوض بن عوف–ذو جذور إسلامية .كما قرر وزير الدفاع تشكيل مجلس عسكرى انتقالى لإدارة البلاد لمدة عامين. وأعلن فرض حالة الطوارئ لمدة ٣ أشهر

وحظر التجوال ، علاوة على حل مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء والمجلس الوطنى وحكام الولايات ومجالسها التشريعية.

وعلى الرغم من أهمية تلك الخطوة بعزل البشير إلا أنها قوبلت برفض من قوى الحراك. يعزى هذا إلى إعلان الفريق أول بن عوف تعليق العمل بالدستور، وفرضه حظر التجوال؛ ما أثار شكوك المعارضة بأنه تمهيد لفض الاعتصام بالقوة. لذا أجمعت قيادات المعارضة السودانية على وصف ما حدث " انقلاب قصر" ، وأعلنوا عزمهم على استمرار احتجاجاتهم واعتصاماتهم حتى إسقاط النظام بالكامل.

وفيما يبدو بوادر اعلان علنى لانقسام داخل الجهاز الأمنى السودانى بين تيار إصلاحى مؤيد للتغيير والتيار المحافظ، أعلن قائد قوات الدعم السريع، الفريق محمد حمدان دقلو"حميدتى" ، اعتذاره عن المشاركة فى المجلس العسكرى الانتقالى ، كما طالب الحكومة بالاستجابة لرغبات المواطنين، ووجه نداءه للقوى السياسية بأن تحافظ على مطالبها، وأن تفتح بابًا للحوار والتفاوض. استغرقت فترة ابن عوف فى السلطة يوم واحد فقط. ففى ١٢ أبريل، قدم الفريق أول عوض بن عوف استقالته من رئاسة المجلس العسكرى الانتقالى، رفقة الفريق كمال عبد المعروف رئيس هيئة الاركان ، ليخلفهما الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيسا للمجلس العسكرى الانتقالى، ومحمد حمدان حميدتى، نائبا لرئيس المجلس العسكرى الانتقالى. كما أعلن المجلس العسكرى الانتقالى أن رئيس جهاز الأمن والمخابرات الوطنى صلاح قوش استقال من منصبه، فى خطوة لاقت ترحيبا كبيرا من جانب المعارضة. كما أمر عبد الفتاح البرهان بإطلاق سراح جميع من حوكموا بتهمة المشاركة فى الاحتجاجات الشعبية. علاوة على أنه تم إلغاء قرارات حظر التجوال ، ورفع حالة الطوارئ ، واستبعاد حزب المؤتمر الوطنى الحاكم من المشاركة فى إدارة المرحلة الانتقالية، والتعهد بعدم فض اعتصام القيادة العامة بالقوة.

انطلاقًا من خطاب الرئيس الجديد للمجلس العسكرى والتصريحات المتتالية لنائبه، بدا الأمر وكأن المجلس العسكرى متفهم ومتفاعل لدرجة كبيرة لمطالب الحراك. وعلى الرغم من تلك الخطوات الجادة وبوادر حسن النية إلا أنها لم تكن كافية ما لم تبدى المعارضة مرونة ورغبة فى التفاوض مع النخبة المعتدلة فى المجلس العسكرى. وهذا ما حدث حين قررت قوى إعلان الحرية والتغيير فى السودان، تلبية دعوة الجيش بالجلوس إلى طاولة الحوار. وقد لُوحظ وجود اعتدال واضح فى الخطاب بين ممثلى المجلس العسكرى الانتقال وقوى الحرية والتغيير، فقد أكد المتحدث باسم المجلس العسكرى الانتقالى فى السودان، شمس الدين الكباشى، أن "المجلس العسكرى وقوى الحرية والتغيير يكملان بعضهما.وشدد على سعيه لتأسيس نظام ديمقراطى فى السودان خالٍ من العيوب." من جهة أخرى، قالت قوى الحرية والتغيير: "لبينا

دعوة المجلس العسكرى لموقفه الإيجابى". وثمنت دور القوات المسلحة السودانية فى حماية المدنيين". وعبر جلسات من المفاوضات، اتفقوا على معالم الفترة الانتقالية وفقا لمرجعية إعلان الحرية والتغيير. وتوافقوا أيضًا على تشكيل مجلس سيادى مشترك يضم ممثلين عن العسكريين ومدنيين. وعلى فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات يتم بعدها تسليم السلطة بشكل كامل إلى مسؤولين مدنيين منتخبين. كما اتفقوا على حصول قوى الحرية والتغيير على ثلثى مقاعد المجلس التشريعى على أن تذهب البقية للأحزاب غير المنضوية تحت مظلة قوى الحرية والتغيير. وعلى الرغم من احزار هذا التقدم، إلا أنه فى أواخر مايو ٢٠١٩، لم تتمكن الأطراف المتفاوضة على التوافق على تسمية الشخصية التى تتولى رئاسة المجلس السيادى ، ونسبة التمثيل بين المدنيين والعسكريين فى المجلس. وقد تم تعليق المفاوضات بين المجلس العسكرى والمعارضة فى ٢١ مايو بسبب عدم التوصل إلى اتفاق حول تلك النقاط. وأرجع عدد من المراقبين هذا الفشل بسبب حالة التذمر لدى التيار المحافظ داخل المؤسسة الأمنية والعسكرية بسبب اعتقاده بقيام الجناح الإصلاحى بتقديم عدد من التنازلات دون منح المؤسسة الأمنية حماية كافية من المجلس التشريعى الذى سوف تسيطر عليه المعارضة، الأمر الذى تسبب فى حالة من التخبط فى قرارات المجلس العسكرى. وتصاعد هذا الأمر فى أحداث٣ من يونيو ، عندما فرقت قوات أمنية الاعتصام الذى استمر قرابة عشرة أسابيع والذى تشكل خارج مقر القيادة العامة للجيش فى ٦ أبريل، والذى أسفر عن مقتل وجرح العشرات من المعتصمين. وأعلن المجلس الانتقالى الاحتكام إلى الانتخابات بعد تسعة أشهر.

أثارت أحداث ٣ يونيو ردود أفعال غاضبة على المستوى الإقليمى والدولى. أصدرت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى والاتحاد الإفريقى ، وكذلك الحكومات المختلفة – بما فى ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا – دعوات على الفور للانتقال إلى الحكم المدنى. كما علق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقى عضوية السودان فى كل أنشطة الاتحاد الافريقى إلى حين إقامة سلطة مدنية انتقالية. وفى خطوة نادرة ، فى ٤ يونيو ، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية قراءةً لمكالمة هاتفية من وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية ديفيد هيل ونائب وزير الدفاع السعودى خالد بن سلمان لمناقشة "أحداث فض الاعتصام القيادة العامة"، و نقلت فحوى المكالمة على تأكيد هيل على ضرورة الانتقال إلى حكومة يقودها مدنيون وفقًا لإرادة الشعب السودانى"

فى الوقت ذاته، أكدت قوى إعلان الحرية والتغيير فى بيان لها أنهم مستمرون فى الاعتصام أمام مقر القيادة العامة ، مشددين على وقف كافة الاتصالات مع المجلس العسكرى الانتقالى. ويرى البعض أن هدف فض الاعتصام من قبل العناصر المحافظة داخل المؤسسة الأمنية ، اختبار مدى القوة الحقيقية التى تملكها

المعارضة (الحرية والتغيير) ، ومدى قدرتها على التأثير فى الشارع، واستمرار التعبئة. أدرك المجلس العسكرى الانتقالى أن لدى قوى الحرية والتغيير ثقل ووزن داخل الشارع السودانى يمكنها من تحريك وقيادة وضبط الشارع، وهو ما دفعه إلى إعادة النظر فى فتح قنوات الحوار والتفاوض مع تحالف المعارضة. تجلى هذا فى التظاهرات الحاشدة التى شهدتها الخرطوم فيما عرف اعلامياً " مليونيه ٣٠ من يونيو"، وكانت هذه أكبر مسيرة احتجاج يقودها المتظاهرون، ودعوا إلى الانتقال الفورى إلى الحكم المدنى وإجراء تحقيق فى أحداث فض اعتصام القيادة العامة.

وقد أثبت هذا المزيج من الضغط الدبلوماسى والاحتجاج الداخلى – وخاصة مسيرة ٣٠ يونيو – أهمية حاسمة فى إعادة قيادات المجلس العسكرى الانتقالى إلى طاولة المفاوضات. ففى الأول من يوليو ، استأنف المجلس العسكرى المحادثات المباشرة مع المعارضة تحت رعاية الاتحاد الإفريقى والمبعوث الخاص الذى عينه رئيس الوزراء الإثيوبى ، أبى أحمد. وبحلول ١٧ يوليو ٢٠١٩، أيد الجانبان ما وصفوه بـ "اتفاق سياسى" تبعه "إعلان دستورى" رسمى تم توقيعه بعد شهر فى ١٧ أغسطس. وقد تمخض الاتفاق عن تدشين مجلس انتقالى مكون من ستة مدنيين وخمسة قادة عسكريين سيتناوبون على قيادة المجلس خلال المرحلة الانتقالية(٣٩ شهراً). وعليه، تتولى المؤسسة العسكرية (برئاسة عبدالفتاح البرهان) إدارة المجلس الانتقالى لفترة ٢١ شهراً على أن يديره تحالف المعارضة خلال الأشهر الثمانية عشر التالية. ومنح هذا الاتفاق قوى إعلان الحرية والتغيير السيطرة على الحكومة الانتقالية – باستثناء وزارتى الداخلية والدفاع، كما سيحظى التحالف بأغلبية الثلثين فى البرلمان، إضافة إلى التوافق على تعيين الخبير الاقتصادى البارز عبد الله حمدوك رئيسا للحكومة الانتقالية وأول رئيس وزراء مدنى منذ تولى البشير الحكم ١٩٨٩.

وفقا لما سبق تشير الدراسة إلى أن هناك عدداً من الظروف التى سهلت عملية الانتقال التفاوضى فى السودان تتضمن:

أولاً صعود نخبة إصلاحية من داخل النظام الحاكم:

وفقا للأدبيات الانتقال الديمقراطى والتى تؤكد على حتمية صعود نخبة إصلاحية من داخل النخبة الحاكمة تشرع فى عملية الانتقال الديمقراطى، سواء بصورة منفردة (انتقال من أعلى)، أو من خلال التفاوض مع النخبة المعتدلة فى المعارضة (انتقال تفاوضى–تعاونى). من بين الطرق التى قد تدفع الى تصعيد النخبة المعتدلة، هو الانقلاب العسكرى. وهذا ما تم فى السودان. فقد تم تصعيد الفريق الأول بن عوف من خلال قيامه بانقلاب عسكرى أطاح بالرئيس السابق عمر البشير، وتحت ضغوط من المعارضة، تم الإطاحة به، وحل محله قيادات إصلاحية تحظى بدرجة كبيرة على قبول شعبى، و تسعى نحو التفاوض

والحوار مع المعارضة تمثل فى الفريق الأول عبد الفتاح برهان. والذى صرح لاحقًا بدوافع قيام المؤسسة العسكرية بانقلاب على البشير قائلا: " فى ليلة ١١ أبريل، اجتمعت القيادة العسكرية وقررت وضع حدّ للحكم السائد قبل ذلك التاريخ، مراعاة للحالة التى وصلت إليها البلاد من ضائقة اقتصادية، وضبابية سياسية وقتامة فى المشهد السياسى كله، جعلت الوضع لا يتحمل الاستمرار كما هو عليه، وحينها قررت القيادة العسكرية استشراف مستقبل سودانى مشرق، كان ظاهراً فى مطالبات وهتافات الشعب، بحتمية وضرورية التغيير، لذلك قررت القيادة إنهاء الأمر بيسر وسهولة، ودون إراقة دماء".

ولعل أولى الخطوات التى قام بها الفريق برهان هو دعوته للمعارضة للتفاوض والحوار ، وتأكيده فى خطابه على رغبته فى تشكيل حكومة مدنية متفق عليها مع المعارضة، وسعى إلى ابراز انقطاعه عن نظام البشير، وآمر بإطلاق سراح جميع من تمت محاكمتهم بموجب قانون الطوارئ أو أى قانون آخر بسبب المشاركة فى المظاهرات، ومحاسبة كل من تورط فى قتل المتظاهرين.

ثانيًا توازن النسبى للقوى بين الطرفين:

يجمع الكثير من المراقبين أن اتفاق تقاسم السلطة والتوقيع على الوثيقة الدستورية، ما كان ليحدث لولا ادراك الطرفين لصعوبة اقصاء الطرف الأخر، ففى البداية لم يكن لدى المجلس الانتقالى النية لعقد اتفاق تقاسم السلطة مع قوى الحرية والتغيير، بل كانت لديه رؤية خاصة تتمثل فى تحديد فترة انتقالية مدتها سنتان، ثم الإسراع لعقد الانتخابات، وقد عبر عن هذا رئيس المجلس العسكرى، عبد الفتاح البرهان فى حوار صحفى، قائلاً :" كنا نأمل فى إدارة فترة انتقالية عسكرية من دون أى مشاركات أخرى،..... كنا نريدها فترة انتقالية قصيرة، يتم الترتيب فيها للسلام والأمن، وإعادة ترتيب البيت السودانى من الداخل، والتحضير للانتخابات التى يشارك فيها الجميع".

ويمكن القول، أن هذا التوازن مرتبط بعاملين بارزين، الأول نجاح المعارضة السودانية فى تشكيل جبهة موحدة " عرف بإعلان الحرية والتغيير" يتألف من منظمات وحركات وأحزاب من مختلف التيارات والاتجاهات ، أبرزها تجمع المهنين السودانيين، وقوى نداء السودان والذى يضم عدة أحزاب وحركات سياسية وتنظيمات مدنية معارضة مختلفة أبرزها حزب الأمة بزعامة الصادق المهدى، كما ضمت تنظيمات مسلحة مثل الجبهة الثورية المسلحة المكونة من "حركة تحرير السودان فصيل منى أركو مناوى" و"حركة تحرير السودان فصيل عبدالواحد نور" و"حركة العدل والمساواة" بقيادة جبريل إبراهيم و"الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال" ، وأيضاً "قوى أحزاب الإجماع الوطنى" التى تضم مجموعة من القوى المدنية

المعارضة أبرزها "الحزب الشيوعى السودانى" و"المؤتمر السودانى المعارض" وحزبا "البعث" و"الناصريين" و"مبادرة المجتمع المدنى" والعشرات من منظمات المجتمع المدنى. هذا الائتلاف نجح أيضا فى تكوين رؤية موحدة وأجندة بديلة لخريطة الانتقال الديمقراطى فى السودان. من ناحية أخرى، نجح هذا الائتلاف فى الحفاظ على تأثيره والسيطرة بل وتوجيه الحراك الشعبى، خاصة بعد عزل الرئيس السابق عمر البشير، وتجلى هذا التأثير فى احتجاجات ٣٠ من يونيو ، فى أعقاب فض اعتصام القيادة العامة، والتى أرسلت رسالة قوية بمدى تمتع قوى الحرية والتغيير بنفوذ وتأثير يمكنها من التأثير فى مسار الانتقال. وفى نفس السياق، أدرك قادة المجلس الانتقالى بمحدودية قدرتهم على الانفراد بتولى دفة إدارة المرحلة الانتقالية بالسلطة، خاصة وأن تظاهرات ٣٠ يونيو صاحبها ضغط من المجتمع الدولى. ومن ناحية أخرى، أدركت أيضًا قوى الحرية والتغيير، محدودية قدرتها على إحداث تغيير كامل وتحقيق انتقال "إحلالى"، وبالتالى تجنب طرفى الصراع الدخول فى مواجهة صفرية . وفضلوا التوصل إلى حل وسط.

وقد عكس الاتفاق ميزان القوى بين الطرفين، فكلا منهما قدم تنازلات معقولة ، نجد حصول قيادات المجلس العسكرى الانتقالى على حصانة إجرائية. علاوة على اشراف الفريق برهان رئيس المجلس العسكرى على الفترة الأولى للمجلس السيادى والتى سوف تستمر عامين. بينما تمكن حمدوك وقوى الحرية والتغيير من تعيين غالبية أعضاء مجلس الوزراء باستثناء الدفاع والداخلية . كما باتت قوى الحرية والتغيير، فاعلاً فى المشهد السياسى ومشاركاً فى المجلس السيادى ويضمن حصوله على ٦٥% من مقاعد البرلمان.

ثالثًا اعتدال المعارضة:

نجد أن من العوامل التى يسرت عملية الانتقال التفاوضى هو اعتدال المعارضة وانتهاجها لمبدأ الحوار والتفاوض مع النخبة الإصلاحية العسكرية. وهذا ما قامت به قوى الحرية والتغيير، فقد لبت دعوة الفريق البرهان للحوار والتفاوض فى أعقاب توليه رئاسة المجلس العسكرى. كما أنها اعترفت بشرعية ودور المجلس العسكرى فى حماية المدنيين. بل وصل الأمر، إلى ترحيب السياسى البارز الصادق المهدى ، زعيم حزب الأمة القومى السودانى بـ"انضمام" أعضاء المجلس العسكرى إلى حزبه، إذا رغبوا فى ممارسة السياسة بعد التخلى عن الجيش، مؤكدا على دورهم السياسى فى عزل الرئيس السابق عمر البشير.

استمر هذا الاعتدال حتى بعد التوقيع على الوثيقة الدستورية، فقد أكد أحمد الربيع القيادى فى قوى الحرية والتغيير، وأحد الموقعين على الوثيقة الدستورية مع المجلس العسكرى الانتقالى: "على استمرارية التعاون الايجابى مع المجلس العسكرى الانتقالى"، مشدداً على أن هذا التعاون تجسد فى التوقيع على الوثيقة

الدستورية، وقد أعترف أيضا بشرعية المجلس العسكرى ودوره فى الانحياز للحراك الشعبى. قائلا : "فقوى الحرية والتغيير والمجلس العسكرى هما طرفان أنجزا ثورة" .

من ناحية أخرى، نجح التيار المعتدل فى تحالف الحرية والتغيير فى السيطرة أو الابتعاد عن التيار الثورى والذى كان من الممكن أن يؤثر على مسار التفاوض والتسوية مع المجلس العسكرى. فقد تحملت قوى الحرية والتغيير انتقادات كبيرة من جانب القيادات التى تحمل أجندة ثورية داخل التحالف. وقد تجلى هذا الأمر، فى مقاطعة الحركات المسلحة جميعًا حفل توقيع الاتفاق. كما وقف الحزب الشيوعى السودانى أيضًا، موقفًا معارضًا للاتفاق، واعتبر الحزب أن مضمون الوثيقة "لا يساعد فى قيام حكم مدنى ديمقراطى."

رابعًا سيطرة الإصلاحيين فى النخبة الحاكمة على التيار المحافظ:

نجد أول الخطوات التى اتخذتها النخبة الإصلاحية فى المجلس العسكرى هى ابعاد عدد من الشخصيات والأفراد المحسوبين على نظام الإنقاذ، والذى يحتمل أن يكون لهم تأثير سلبى فى تقويض عملية المسار التفاوضى. فقد تم عزل رئيس جهاز الأمن و المخابرات صلاح قوش، كما تم إعفاء عدد من قيادات الشرطة فى أكبر حركة إعفاءات تشهده تلك المؤسسة الأمنية، على رأس القائمة جاء إعفاء الفريق أول بابكر أحمد الحسين مدير عام القوات الشرطة السودانية، ونائبه ، بجانب إقالة كل هيئة قيادة الشرطة، برتبة الفريق وإعفاء ٤٩ من رتبة اللواء و١٤ من رتبة العميد، ومقدمين اثنين و٢٥٥ ملازماً أول و١٤٣ من رتبة الملازم. علاوة على القاء القبض على عدد من رموز النظام السابق. من ناحية أخرى نجاحه فى وأد أكثر من أربع انقلابات عسكرية خلال المرحلة الانتقالية دبرها ضباط متقاعدون وآخرون فى الخدمة، يتبعون الحركة الإسلامية وتنظيم الأخوان. فتم القبض على رئيس الأركان الفريق هاشم عبد المطلب أحمد وعدد من ضباط الجيش والمخابرات ومجموعة من قيادات الحركة الإسلامية بتهمة التخطيط والمشاركة فى محاولة انقلاب أحبطتها السلطات فى ١١ يوليو ٢٠١٩ . وقد صرح الفريق أول ركن محمد عثمان الحسين رئيس الأركان المشتركة أن "المحاولة الفاشلة تهدف إلى إجهاض ثورتكم(السودانيين) المجيدة وعودة نظام المؤتمر الوطنى البائد للحكم وقطع الطريق أمام الحل السياسى المرتقب الذى يرمى إلى تأسيس الدولة المدنية."

خامسًا دعم العامل الخارجى للمسار التفاوضى:

لعب العامل الخارجى دورا بارزًا فى تيسير الانتقال التفاوضى، فمن دون ضغوط خارجية كبيرة ، من غير المرجح أن يقدم المجلس العسكرى وقوى الحرية والتغيير على تقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى الاتفاق الذى تم تبنيه فى ١٧ أغسطس.

فعلى مستوى الإقليمى، كان للاتحاد الأفريقى دور بارز فى تسوية الأزمة السودانية، فقد كان وسيطاً محايداً ، يهدف بشكل أساسى منع انزلاق السودان إلى الفوضى والحرب الأهلية. فمنذ الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير، أوفد الاتحاد الأفريقى الدبلوماسى الموريتانى محمد الحسن ولد لبات، مبعوثاً خاصاً من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقى، بهدف التوسط وتقريب وجهات النظر بين المجلس العسكرى وقوى الحرية والتغيير. كما أعطى الاتحاد الأفريقى مهلة للمجلس العسكرى السودانى أسبوعين ، مددت فى ابريل إلى ٦ أشهر لتسليم السلطة إلى حكومة مدنية.

وفى أعقاب فض اعتصام القيادة العامة ، علق مجلس السلم والامن عضوية السودان فى جميع نشاطات الاتحاد حتى إقامة سلطة مدنية انتقالية. وفى نفس الوقت، طلب مجلس السلم والأمن الإفريقى، من الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، والتى تترأسها إثيوبيا، بالتواصل مع الفرقاء السودانيين وبذل جهود من أجل نزع فتيل الأزمة. ففى ٦ من يونيو ، قام رئيس الوراء الاثيوبى أبى أحمد بزيارة إلى السودان من أجل التوسط بين قوى المعارضة والمجلس العسكرى الانتقالى وكمحاولة منه لإعادة الأطراف إلى طاولة التفاوض ، وخلال زيارته التقى برئيس المجلس العسكرى الفريق أول عبدالفتاح البرهان إلى جانب عدد من أعضاء المجلس، ثم التقى قادة تحالف قوى الحرية والتغيير. اقترح أبى أحمد تشكيل مجلس سيادى –نقطة الخلاف الرئيسية بين المجلس العسكرى والحرية والتغيير قبل أحداث فض اعتصام القيادة العامة – من ٨ مدنيين و٧ عسكريين وأن تكون رئاسته دورية. وفى الوقت نفسه، حدث تنسيق بين المبعوث الاثيوبى للسودان ووسيط الاتحاد الافريقى فى السودان ، وأثمر هذا عن تقديم مبادرة مشتركة من الوسيطين وتقديم الخطوط العريضة للمرحلة الانتقالية. وبعد مناقشات فى أديس أبابا ، أعلن مبعوثا الاتحاد الأفريقى والإثيوبيين انتهاء جولة المفاوضات فى ٢٦ يونيو ، وقدموا للجانبين اقتراحًا مشتركًا ، والذى أصبح أساسًا لاتفاق ١٧ يوليو السياسى والإعلان الدستورى الذى تم تبنيه فى ١٧ أغسطس.

على صعيد أخر، لعبت كل من مصر والسعودية والامارات دورًا بارزًا فى تيسير عملية التفاوض بين المدنيين والعسكريين. ونتيجة لما تمتلكه تلك الدول من نفوذ وتأثير على المجلس العسكرى، كان من الممكن الا تدفع قيادات المجلس العسكرى إلى تقديم تنازلات والجنوح نحو التفاوض مع قوى المعارضة. وظهر هذا فى الترحيب والاشادة من قبل ممثلى قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكرى بالدور المصرى والإماراتى والسعودى فى تقريب وجهات النظر، وتسهيل الوصول إلى اتفاق تقاسم السلطة.

من ناحية أخرى، وجدت الإدارة الامريكية فى الإطاحة بالبشير وما تبعها من أزمة فض اعتصام القيادة العامة، وتصاعد الخلافات بين المجلس العسكرى وقوى الحرية والتغيير ، فرصة مثالية لاستعادة

نفوذها بعد حوالى ٢٣ سنة من انقطاع العلاقات بين نظام الإنقاذ وواشنطن. فقد أوفدت الإدارة الامريكية مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الافريقية تيبور ناجى إلى الخرطوم لحث ممثلى تحالف المعارضة والمجلس العسكرى على التوصل إلى اتفاق بشأن الانتقال الديمقراطى. كما عينت مبعوثاً جديداً إلى السودان دونالد بوث، والذى بدوره قام بإجراء عدة لقاءات مع المدنيين والعسكريين لاستئناف عملية التفاوض.

وفى هذا المناخ الإقليمى والدولى الداعم للانتقال التفاوضى، أبرمت قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكرى بالسودان نهائيا وثائق الفترة الانتقالية، فى حضور شخصيات إقليمية ودولية بارزة ؛ تمثل فى حضور رئيسى وزراء اثيوبيا ومصر (ممثلا للاتحاد الأفريقى)، وعدد من وزراء خارجية دول من أبرزها عادل الجبير وزير الدولة للشؤون الخارجية وعضو مجلس الوزراء، وممثلى المنظمات الإقليمية والدولية.

المحور الثالث: تحديات الانتقال الديمقراطى فى السودان

على الرغم من توصل المجلس العسكرى الانتقالى وقوى اعلان الحرية والتغيير إلى اتفاق تقاسم السلطة والتوقيع على الوثيقة الدستورية، بعد مخاض عسير ، بيدا أنه مازالت هناك تحديات جسام يجب أخذها فى الاعتبار قد تهدد العملية الانتقالية.

التحدى الأهم هو مدى التزام الأطراف ببنود الاتفاق ، وأن تكون الطبيعة التفاوضية السمة الحاكمة بين النخبة المدنية والعسكرية دون التصعيد من أحد الجانين. فضمان حسن سير المؤسسات الانتقالية، واحترام الإطار الزمنى المتفق عليها، علاوة على استمرار ثقافة الحوار والتسامح يعزز الثقة بين قادة المؤسسة العسكرية وقوى الحرية والتغيير، الأمر الذى ينعكس إيجابًا على مسار الانتقال الديمقراطى فى السودان.

التحدى الثانى يتمثل فى إحلال و بناء السلام فى كل أنحاء السودان والتعاطى مع الحركات المسلحة، فينبغى أن تكون المرحلة الانتقالية مرحلة تصالحية، وأن تتضمن استيعاب العناصر والحركات التى لم يشملها الاتفاق ، كما يجب التطرق إلى حل عدد من القضايا الأمنية الشائكة ، ومن بينها، إحلال السلام فى مناطق دارفور ومنطقتى النيل الأزرق وجنوب كردفان. ولا يقتصر حل تلك القضايا العالقة على مجرد حصول زعماء الحركات المسلحة على تمثيل سياسى فحسب، ولكنها يجب أن تمتد لتشمل إعادة هيكلة الدولة السودانية ذاتها. فالتحدى الرئيسى هو القدرة على تشكيل هوية وطنية سودانية جامعة لا تستند الى السياسات القسرية للأسلمة والتعريب. أضف إلى ذلك ضرورة معالجة ارث الأنظمة السابقة القائم على هيمنة نخبة المركز واشكالية توزيع الثروة، والتى أدت إلى انفصال الجنوب واشتعال الحرب فى مناطق الأطراف والهوامش . فالسعى نحو بناء بيروقراطيات فعالة ، ومؤسسات دولة محايدة يحصن التجربة الديمقراطية الوليدة.

وبالفعل كانت هناك خطوات بارزة فى الفترة الأخيرة من قبل الحكومة الانتقالية السودانية لاحتواء الحركات المسلحة، تجلى ذلك فى توقيع اتفاق السلام النهائى بين الحكومة السودانية و مسار الوسط التابع "للجبهة الثورية" فى عاصمة جنوب السودان "جوبا" نهاية ديسمبر ٢٠١٩. كما شهدت جوبا أيضًا فى أواخر يناير ٢٠٢٠، توقيع نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالى الفريق أول محمد حمدان دقلو "حميدتى" و الفريق أحمد العمدة بادى ممثلا عن الحركة الشعبية– قطاع الشمال ، على اتفاق إطارى للسلام بين الطرفين. من ثم يجب أن تكون مثل هذه الاتفاقات نواه لتحقيق السلام الشامل فى السودان وحل إشكالية العلاقة بين المركز والأطراف، بيد أن يظل التزام الأطراف بتنفيذ بنود تلك الاتفاقيات هو الاختبار الحقيقى.

كما لا يمكن اغفال التحدى الاقتصادى، فقد كان الدافع الأساسى للحراك الشعبى والاطاحة بالبشير هو تدهور الأوضاع الاقتصادية . ومن ثم تواجه حكومة حمدوك تحديات لإصلاح الوضع الاقتصادى المتردى، وتلبية تطلعات الشعب السودانى. لذلك تصبح قضايا محاربة الفساد، و مدى النجاعة فى احداث إصلاحات هيكلية فى الاقتصاد السودانى، والتطلع نحو القيام بإصلاحات إدارية وتوفير ترسانة تشريعية تحفز الاستثمار يمثل التحدى الأبرز الذى سيواجه السودان فى المرحلة الانتقالية. كما يقع على حكومة حمدوك تحدى أخر ، فى مدى قدرتها على الحصول على دعم مالى إقليمى ودولى ، وتمكنها من جذب استثمارات أجنبية، وكذلك مدى قدرتها فى التواصل مع المانحين من أجل الإعفاء من الديون.

كما يمثل تفكيك الدولة الإسلامية العميقة تحديا أخر لاستكمال عملية الانتقال الديمقراطى. فعبر سياسة تمكين امتدت ثلاثين عاماً من تولى الإسلاميين الحكم، حيث قاموا بفصل العديد من الموظفين والعاملين من وظائفهم الحكومية، وإحلالهم بموظفين موالين من الإسلاميين فى الجهاز البيروقراطى للدولة. وقد ساهمت تلك السياسة من سيطرة الإسلاميين على مفاصل الدولة ومؤسساتها، بل تعدى هذا، إلى تمكنهم من تأسيس دولة موازية ، لها أجنحة أمنية تكونت من مليشيات غير رسمية. ومن أجل مواجهة هذا التحدى، فلابد من السير نحو عملية انتقال سلمى تدرجى بالتشارك مع قادة المؤسسة العسكرية أثناء إدارة المرحلة الانتقالية للحفاظ على الأمن والاستقرار. كما يجب السعى نحو إعادة تأسيس المؤسسة العسكرية السودانية بصورة تجعلها أكثر وطنية واحترافية ،وإخضاع قوات الدعم السريع تحت قيادة القائد الأعلى للقوات المسلحة وفقاً لبنود "الإعلان الدستور. "

وأخيرًا، يمكن القول أن صعود النخبة الإصلاحية من داخل الائتلاف الحاكم السودانى عبر الانقلاب العسكرى ، وتغيير قيادات المجلس العسكرى نتيجة لاستمرار الاحتجاجات ، وتوازن القوى النسبى بين تحالف المعارضة والمجلس العسكرى، علاوة على اعتدال خطاب قوى الحرية والتغيير ورغبتها فى التفاوض

مع المجلس العسكرى الانتقالى، وادراك الطرفين صعوبة اقصاء الطرف الأخر، أضف إلى ذلك نجاح المجلس العسكرى الانتقالى فى ابعاد العناصر المحافظة من القوى الإسلامية التى كانت ترغب فى احداث ردة وعودة نظام الإنقاذ، ووأدها عدد من المحاولات الانقلابية ، إلى جانب الدور الإيجابى للعامل الخارجى، فى دفع وتشجيع الأطراف على تقديم مزيد من التنازلات، كل هذه العوامل سهلت بقدر كبير التوصل إلى صيغة توافقية انتهت بتوقيع اتفاق تقاسم السلطة فى منتصف يوليو ٢٠١٩، والوثيقة الدستورية فى ١٨ أغسطس ٢٠١٩.

بيدا أن عملية التحول الديمقراطى لا يمكن أن تقع بين ليلة وضحاها، بل هى مرحلة وسيطة ومستمرة، بموجبها يقدم الجيش بعض الضمانات إلى قوى المعارضة، مقابل مشاركة الأخير فى العملية السياسية. كما يجب أن يحافظ تحالف المعارضة على نهج الاعتدال وأن يسعى نحو طمأنة قادة الجيش بعد انسحابهم من الحياة السياسية، بمعنى يجب ألا يشعر قادة المجلس العسكرى بالتهديد لأن هذا سوف يعرقل عملية الانتقال، و كذلك الالتزام ببنود اتفاق تقاسم السلطة. كما يجب تجاوز الخلافات والنزعات القبلية والاثنية والدينية والمناطقية. وأن تستمر المجموعات المسلحة فى هدنتها. علاوة على ضرورة استمرار الدعم الإقليمى والدولى، ومطالبة الولايات المتحدة برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، مما يدعم موقف النخبة المعتدلة والاصلاحية فى المؤسسة العسكرية والمعارضة فى الحفاظ على الصيغة التوافقية ،الأمر الذى يحول حدوث انتكاسات أثناء المرحلة الانتقالية.